دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة
-علاقات وروابط -

د. ساطور رشيد

جامعة البليدة 02، الجزائر

الملخص:

بينت هذه الدراسة من خلال النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، أن النمو الاقتصادي يعد من المحددات الكمية الأساسية للتنمية الاقتصادية، والذي يعرف على أنه تحقيق زيادة في الدخل عبر الزمن وعادة ما يقاس بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو الفردي ويتحدد بعوامل عديدة أهمها: تراكم رأس المال الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية (الاستثمار) والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتجديدها، رأس المال البشري، التطوير والابتكار (العامل التكنولوجي)، التنظيم والتسيير. أما التنمية المستدامة تشمل على نمو أوسع من النمو الاقتصادي، فهي تستوجب تغييرا في طبقة النمو لجعلها أقل مادية، وتجعل الاعتبارات الاقتصادية والبيئية مندمجة في عملية صنع القرار.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، التنمية، التنمية المستدامة، نظريات، علاقات وروابط.

Abstract :

Cette étude a montré à travers les théories qui expliquent la croissance et le développement économique, que la croissance économique est l'un des déterminants quantitatifs principaux du développement économique. Partant de la définition de la croissance économique qui est identifie comme une augmentation du revenu au fil du temps et est généralement mesurée par le taux de croissance du PIB réel brut ou par habitant, cet article argue qu'elle est déterminée par de nombreux facteurs , y compris : l'accumulation du capital , qui n'est que l'augmentation de la capacité productive (de l'investissement) et le maintient des capacités existantes ainsi que sa régénération , le capital humain, le développement de l'innovation (facteur technologique) et l'organisation et la gestion. Le développement durable est un concept plus large que la croissance économique. En général, il nécessite un changement dans les niveaux de la croissance pour la rendre moins matériel, et de faire des considérations économiques et environnementales comme partie intégrante du processus de prise de décision

المقدمة:

اهتم علماء الاقتصاد بموضوع النمو والتنمية، واختلف في التفرقة بينهما، فهناك من كان يعتبرهما مترادفان، والبعض الأخر يعتبر أن النمو من محددات التنمية، إلاّ أن الحقيقة التي لابد الإشارة إليها أن التنمية والنمو عبارة عن مفهومين مختلفين لكنهما مرتبطين، إذ يقصد بالنمو[1] الاقتصادي على أنه عملية تتضمن تغيرات عميقة تعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني زيادة مطردة ومستمرة، أما عملية التنمية[2] لا تقتصر على مفهوم النمو فقط بل تتعدى ذلك، فهي عملية شاملة متشابكة مرتبطة بالبنيان الاقتصادي والاجتماعي التي تقوم بتطويره وتعني انبثاق ونمو كل الإمكانات والطاقة الكامنة بشكل كامل وشامل ومتوازن، وهكذا يمكن اعتبار النمو ظاهرة كمية بينما التنمية ظاهرة كيفية. كما احتل موضوع رأس المال المادي وتراكمه اهتمام العديد من الاقتصاديين نظرا لما له من أهمية في كل من عمليتي النمو والتنمية الاقتصادية واتفق الاقتصاديون على أهمية الاستثمار في عملية النمو والتنمية الاقتصادية. فمن هذا المنظور والرابطة القوية بين النمو والتنمية ارتأينا أن نتطرق إلى هذه الدراسة، ابتدءا بسرد أهم النظريات المفسرة لظـــاهرة النمو والتنمية الاقتصادية وأبعادها، وكذا الروابط والعلاقات فيما بينها.

المحور الأول: نظريات النمو الاقتصادي، محدداته، قياسه

أولا: نظرية النمو الكلاسيكية: رغم الاختلاف الذي وقع بين رواد هذه النظرية، «أدم سميت، روبرت، مالتوس، ريكاردو، كارل ماركس»، إلاّ أنه هناك آراء متفق عليها من طرف روادها ويمكن تلخيصها في النقاط التالية[3]:

- اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة للعوامل التالية وهي: العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، التقدم التكنولوجي وأن التغير في إحدى العوامل السابقة يؤدي إلى التغير في الإنتاج، واعتبروا أن الموارد الطبيعية ثابتة وبقية العوامل متغيرة، ولهذا عملية الإنتاج للأرض الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة، ويتحقق هذا القانون بافتراض ثبات تكنولوجية الإنتاج ورأس المال المستخدم.
- اتفق روادها على أن هناك علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، حيث أكدوا أن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى زيادة حجم السكان، وفي نفس الوقت هناك علاقة عكسية بين حجم السكان وتكوين رأس المال إذ أن النمو السكاني يقود إلى ظاهرة تناقص الغلة في الزراعة وهذا يعني ارتفاع المنتجات الزراعية ومن تم الأجور وانخفاض الأرباح والادخار وفي الأخير تكوين رأس المال[4].
- أكدوا على أن التنمية الاقتصادية تتحقق في نظام يسوده الاستقرار في جميع قطاعاته، واعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن أجل نجاح عملية النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- يمكن استخلاص مما سبق ذكره أن تحقق مبادئ هذه النظرية يبقى رهن تحقق افتراضاتها، وفي الحقيقة هي افتراضات غير واقعية، كافتراض وجود منافسة تامة، وكذا الاستخدام الكامل، وثبات بعض عوامل الإنتاج.

- **ثانيا: نظرية شومبيتر:** تأثر شومبيتر بالفكر الرأسمالي في موضوع التناقضات في النظام الرأسمالي والصراع الطبقي، إلاّ أن الخطوط التي بنى بها نظريته للنمو الاقتصادي تبتعد عن تلك التي وضعها ماركس والكلاسيكيون حيث توصل إلى إلغاء النظام الرأسمالي والوصول إلى النظام الاشتراكي، متأثرا بالفكر الكلاسيكي الحديث والذي رفض اعتبار النظام الرأسمالي نظاما شاملا، وآمن به كإطار للنمو الاقتصادي فقط، وبنى نظريته أو تحليله للنمو الاقتصادي على عنصرين مهمين وهما: أهمية المنظم والائتمان المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي، ووفقا للعنصرين السابقين يمكن إعطاء أهم ما جاء به في النقاط التالية:
- توصل إلى أن النمو ليس عملية تدريجية كما رآها الكلاسيكيون، بل تحصل بشكل قفزات دون انسجام وهي فترات ازدهار يعقبها فترات كساد، وان اتجاه النمو ليس مستمرا بل يصل سريعا إلى حدوده وان هذه الحدود هي عندما تكون بيئة الاستثمار لابتكاري غير مواتية لعملية النمو.
- يرى أن العوامل التنظيمية والفنية تلعب دورا مهما في عملية النمو، فالمنظم هو الشخصية الرئيسية في تحليله وهو من وجهة نظره مبتكر يرسم خطة الإنتاج ويعمل على تجميع عناصر الإنتاج لتحقيق أقصى الأرباح عن طريق إنتاج سلع جديدة وفتح أسواق جديدة وكذا الحصول على مصدر جديد للمواد الخام، وكل هذه العناصر تؤدي إلى النمو والتنمية.
- إلاّ أنه تعرض إلى عدة انتقادات، فمن خلال تحليله لعملية النمو يفتقر العمومية، كما أنه ركز على بعض العلاقات الاقتصادية دون الأخرى وركز على التجديد والابتكار وعلى الائتمان المصرفي، أما فيما يخص مدى ملائمة تحليلاته للبلدان النامية فإنها محدودة لأسباب عديدة أهمها:
- نظرية شومبيتر تتلاءم مع نظام اقتصادي اجتماعي معين والمتمثل في أوروبا الغربية وأمريكا، أما البلدان النامية فتختلف تماما عن تلك البلدان.
- البلدان النامية لا تحتاج إلى الابتكار فقط للوصول إلى التنمية المستدامة بل تحتاج إلى عوامل عديدة مثل الهياكل التنظيمية والتطبيقات الإدارية والكفاءة...

ثالثا: نظرية النمو الكينزية-النيو كينزيون (نموذج هارود ودومار): برز العالم الاقتصادي كينز بعد الأزمة العالمية 1929 والتي اتسمت بحالة الركود والكساد، وانتقد كينز أنداك النظرية الكلاسيكية وقانون «Say» أشد الانتقاد، حيث أكد أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام التام، وأن الطلب الفعّال هو الذي يخلق العرض وليس العكس.

كما توصل كينز إلى أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، أما الادخار هو دالة للدخل وانصب اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من النمو، فمن خلال نموذجه اهتم بكيفية تحديد مستوى الدخل في الآجال القصيرة[5].

أ-**نموذج هارود ودومار-النيوكينزيون:** جاء هارود ودومار بعد كينز وقاما بتطوير نظرية كينز، حيث توصلا إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا هاما ورئيسيا في عملية النمو، وذلك استنادا على

تجربة البلدان المتقدمة، وبحثا في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان وكـذا الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة الاستخدام الكامل، فقد حاول كل من هارود ودومار دراسة العلاقة بين التكوين الرأسمالي (الاستثمار) والنمو الاقتصادي انطلاقا من عدة افتراضات أهمها:

الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (K) المستثمر في الوحدة الإنتاجية.

معدل النمو في الناتج $\left(\frac{\Delta Y}{Y}\right)$ يعتمد على الميل الحدي للادخار $\left(\frac{\Delta S}{\Delta Y}\right)$ وكذا معامل الرأس المال على الناتج $\left(\frac{K}{Y}\right)$.

الميل الحدي للادخار يساوي الميل المتوسط للادخار ($\frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{S}{Y} = s$).

وفقا للفرضيات السابقة تم صياغة النموذج التالي:

عند التوازن لدينا: $I = S$ (الاستثمار يساوي الادخار)

كـذلك: $I = iY$ (i معـدل الاستثمار)

$I = \Delta K$ (الاستثمار هو التغير الذي يحصل في مخزون الرأسمال)

كما لدينا $k = \frac{I}{\Delta Y} = \frac{\Delta K}{\Delta Y}$، أي : $\Delta Y = \frac{I}{k}$

بقسمة طرفي المعادلة السابقة على Y نحصل على المعادلة الأخيرة التالية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{I/Y}{k} \Rightarrow \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{k} \quad \text{(عند التوازن)}$$

حيث: $\frac{\Delta Y}{Y}$ معدل نمو الناتج، s معدل الادخار، k المعامل الحدي لرأس المال على الناتج.

نستنتج من خلال المعادلة الأخيرة أن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال على الناتج، فيمكن لمعدل النمو أن يزداد برفع نسبة الادخار في الدخل أو تخفيض معامل رأس المال على الناتج، وبالتالي معدل النمو هو دالة في العلاقة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار.

واجهت هذه النظرية عدة انتقادات، على أن الافتراضات السابقة غير واقعية، حيث تميز النموذج السابق بتشاؤمه حول إمكانية الجمع بين النمو المستمر والاستخدام الكامل في الآجل الطويل، وهذا

مما يؤكد أن الاستثمار لا يؤثر على النمو طويل الآجل، لأن أي زيادة في معدل الادخار يتم تعويضها من خلال الزيادة في معامل رأس المال الناتج $\left(K/Y\right)$ تاركا معدل النمو طويل الآجل دون تغيير.

رابعا: النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي: يمكن استخلاص أهم ما جاءت به هذه النظرية[6] من خلال النموذج الشهير لـ -SOLOW - سنة 1956 حول تراكم رأس المال، فالاقتصاد ينمو بسبب تخصيص جزء من مصادره وإنتاجه لزيادة مخزون رأس المال والذي يسمح بتعاظم الاستهلاك في المستقبل كنتيجة لإنقاص الاستهلاك الحاضر، ومن تم زيادة معدل النمو، ويلعب التراكم الرأسمالي دورا هاما وكاملا في إحداث النمو القصير الآجل، أما في الآجل الطويل فيتجه معدل النمو نحو الثبات، مما يعني ذلك أن النمو طويل الآجل لا يمكن أن يعتمد على الخصائص الذاتية للاقتصاد وإنما لابد من حدوث صدمات خارجية تتمثل أساسا في التقدم التكنولوجي وكذا تزايد حجم السكان.
واعتمد النموذج النيوكلاسيكي في تحليله للنمو طويل الآجل على الافتراضات التالية:

- عوامل النمو تتصف بأنها خارجية المنشأ (تزايد حجم السكان، التقدم التكنولوجي).
- لا يوجد أي دور لرأس المال البشري في عملية النمو، وعدم مشاركة الحكومات في عملية النمو عن طريق الإنتاج.
- عدم تأثر النمو بتصرفات أطراف النشاط الاقتصادي (كالبحوث العلمية....).
- الاقتصاد يكون مغلقا، وتتسم أسواقه بالمنافسة التامة، وتتم ممارسة النشاط الإنتاجي فيه طبقا للشروط التالية:
  - تشابه أطراف النشاط الاقتصادي.
  - اتصاف تكنولوجية الإنتاج بتناقص الإيرادات الحدية لرأس المال والعمل، وثبات إيرادات الحجم.

في إطار هذه الافتراضات نشأت نظريات النمو النيوكلاسيكي كنماذج للنمو المتوازن الذي يتسم بما يلي:

- معدل الادخار يظل ثابتا طوال مراحل التوازن.
- العوامل التي تحكم الميل للادخار تؤثر على مستوى نصيب الفرد من الدخل والاستهلاك، لكنها لا تؤثر على معدل النمو المتوازن.
- معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يتناسب مع معدل التقدم التكنولوجي.
- من خلال النموذج النيوكلاسيكي وكنتيجة نهائية أنه توصل إلى ضرورة تقارب معدلات النمو في مختلف البلدان واتجاهها نحو قيمة مشتركة، وأن الاختلافات في تلك المعدلات تعد ظاهرة مصاحبة فقط لعملية العبور التنموي.

خامسا: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي: تمثل سنوات الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر الميلادي العصر الذهبي لنظريات النمو الاقتصادي، سواء بالنسبة للدارسات التجريبية لنظريات النمو أو بالنسبة للامتدادات النظرية للنماذج النيوكلاسيكية[7]، لكن الاختلالات التي نتجت عن أزمة البترول الشهيرة 1973 والتي ترتبت عليها تقلص قدرة الاقتصاديات الكبرى على مواصلة معدلات النمو، مما أدى ذلك إلى رجوع شبه كامل لنظريات النمو، فبعد ذلك ظهرت نظريات جديدة في النمو، والتي ترى أن هناك عوامل أخرى كثيرة مفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي والتي يمكن أن ينشأ منها أثار أو مظاهر خارجية إيجابية وبالتالي قد تكون مصدرا للنمو في المجتمع ومنها:

- الاستثمار في رأس المال المادي أي الخبرة المكتسبة من رأس المال المادي أثناء مباشرة عملية الإنتاج والتي ينتج عنها تولد المعرفة.
- الاستثمار في رأس المال العام والذي يتعلق بالبنية الأساسية والخدمات العامة.
- الاستثمار في رأس المال البشري وهو عبارة عن مجموع الطاقات أو القدرات التي يكتسبها الأفراد بالتعليم والتكوين والتي تزيد من كفاءتهم الإنتاجية.
- الاستثمار في رأس المال التكنولوجي ويتمثل في نشاط البحث العلمي والتطوير وما ينتج عنه من اكتشافات تكنولوجية.

هذا ما نصت عليه نظرية النمو الذاتي أي أن النمو الاقتصادي يتحدد بالعوامل الأربعة السابقة، ولا يقتصر في تحليل ظاهرة النمو على الزيادة الكمية المستخدمة من الرأس المال المادي والعمل، بل هناك عوامل ذاتية أخرى كأهمية رأس المال البشري – الخبرة والتعليم-التقدم التكنولوجي-الفني – والذي يعتمد على نشر المعرفة والبحث.

المحور الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية، تطورها، أبعادها:

حسب ما تم تحديده سابقا أن النمو الاقتصادي يعد من محددات التنمية الاقتصادية، واختلف علماء الاقتصاد في التفرقة بينهما، وأن مفهوم التنمية مر بعدة مراحل، حيث تطور مفهوم التنمية وأصبح أكثر شمولية، ويعني النهوض الشامل للمجتمع، وذلك من خلال إشباع الحاجات الأساسية للفرد وحرية الاختيار، إلى أن أصبح مفهوم التنمية ذو أبعاد بيئية وبشرية.

أولا: نظريات التنمية الاقتصادية: ظهرت في الأدبيات الاقتصادية العديد من النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية وكيفية تحقيقها وكذا معالجة قضايا التنمية الاقتصادية في البلدان والمناطق المتخلفة، حيث احتل موضوع رأس المال وتراكمه اهتمام العديد من الاقتصاديين خلال السنوات الماضية نظرا لما له من أهمية في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه النظريات:

أ-نظريات التغير الهيكلي وأنماط التنمية: اعتمدت هذه النظرية على الآلية التي من خلالها تستطيع اقتصاديات الدول المتخلفة تحويل هياكلها الاقتصادية الداخلية من هياكل تعتمد بشكل

كبير على الزراعة التقليدية عند مستوى الكفاف إلى اقتصاد أكثر حداثة، حيث استخدمت هذه النظريات أدوات التحليل الكلاسيكي الحديث لنظرية الأسعار وتوزيع الموارد وكذا القياس الاقتصادي، وهناك نموذجان ممثلان لهذه النظرية وهما:

- نموذج « Arthur Lewis » : والذي اعتمد على نموذج القطاعين وفائض العمل في تفسيره لعملية التغير الهيكلي للدول المتخلفة.
- نموذج» Hollis Chenery « : حيث اعتمد على البحث التجريبي لتحليله لأنماط التنمية لعدد كبير من بلدان العالم الثالث خلال فترة 1950-1973 وذلك باستخدامه لتقنية الانحدار باستعمال أسلوب المقطع العرضي والسلاسل الزمنية لمستويات دخول فردية مختلفة والتي من خلالها توصل إلى تحديد العديد من الخصائص الهامة لعملية التنمية.

ب-نظرية مراحل النمو لـ w.w.Rostow : اعتمد روستو في تحليله لعملية التنمية الاقتصادية لمختلف بلدان العالم على فكرة المراحل، حيث أبرزها كوحدة قائمة بذاتها وأكدا أن تحقيق التنمية يقوم على أن الاقتصاد يسير في طريق شاق متنقلا من مرحلة إلى أخرى حتى يصل إلى أعلى درجات النمو الاقتصادي، وانه يمكن تشخيص تلك المراحل والتي قسمها إلى خمسة، انطلاقا من مرحلة المجتمع التقليدي والتي غالبا ما تكون طويلة الأمد وشديدة البطء، ثم تأتي مرحلة ثانية وتدعى بمرحلة قبل الانطلاق، وهي مرحلة انتقالية بين المجتمع التقليدي ومرحلة الانطلاق، وتتميز بوجود ظروف تهيئ لانتقال المجتمع نحو الانطلاق، أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة الانطلاق، حيث تسعى الدولة في هذه المرحلة القضاء على أسباب التخلف والانطلاق نحو التنمية والتقدم باستعمال وسائل تكنولوجية حديثة في القطاعين الصناعي والزراعي، ووصولا بمرحلة النضج تكون فيها القطاعات الاقتصادية كافة قد استكملت نموها وتمكنت من رفع مستوى الإنتاج ويكون فيها الاستثمار أعلى من مستويات الاستهلاك بما يحقق دخلا يفوق الزيادة في معدلات النمو السكاني، وتأتي المرحلة الخامسة وهي مرحلة الاستهلاك الكبير وتبلغ الدولة مرحلة متقدمة من النمو الاقتصادي، وتتحول القطاعات الاقتصادية إلى إنتاج السلع الاستهلاكية مما ينعكس على ارتفاع متوسط الدخل الفردي ومن تم ارتفاع متوسط الاستهلاك من السلع الاستهلاكية وخاصة المعمرة[8]. فرغم الانتقادات التي تعرض إليها روستو، إلاّ أن البعض يعتبر نظريته تلقي ضوءا على عملية التنمية والشروط التي لابد من توفرها لتحقيق التنمية، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية.

ج-نظرية التبعية: تعتبر هذه النظرية كامتداد للفكر الماركسي الجديد (النيوكلاسيكية)، وتنظر هذه النظريات والنماذج إلى البلدان النامية بأنها تعيش حالة الجمود في النواحي السياسية والمؤسسية والاقتصادية محليا ودوليا، وأنها أسيرة التبعية وعلاقة الهيمنة مع بلدان المركز (البلدان المتطورة)، وتفسر هذه النظرية استمرار الفجوة بين البلدان الرأسمالية والبلدان النامية، حيث تعتبر هذه النماذج تشاؤمية مقارنة بنماذج التغير الهيكلي وترى الدول المتخلفة أنها محاصرة بمجموعة من العراقيل من طرف دول المركز، ومن خصائص هذه النماذج أنها جاءت لتبرز أهم المشاكل التي تصادف الدول

المتخلفة أكثر من إبرازها لعوامل النمو والتنمية، حيث تؤكد هذه النظرية على الأسباب الخارجية للتخلف أكثر من الأسباب الداخلية لدى دول الأطراف، ويرجع وجود العالم المتخلف واستمرار تخلفه إلى التطور غير العادل في النظام الدولي، حيث أصبح هذا الأخير يخدم مصالح الدول الرأسمالية القوية ولا يخدم الدول الفقيرة، فيمكن القول أن هذه التبعية من شأنها أن تعرقل أي محاولة للتنمية، بل تجعلها عملية مستحيلة[9].

ثانيا: تطور وأبعاد نظريات التنمية: يتضح مما سبق ذكره أن مفهوم التنمية ومحدداتها مر بعدة مراحل تعكس كل منها طبيعة وظروف الدول النامية، حيث اعتقد بعض الاقتصاديين أن مفهوم التنمية يقتصر فقط على عملية الزيادة في الدخل الوطني، وأن تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات معينة دلالة على مستوى التطور والتقدم، إلاّ أنه ظهر في مراحـل معينة أن هذا المنظور لا يعكس الواقع، وبعد ذلك تغيرت الرؤية وأصبحت أشمل من ذلك، أي أن التنمية لا تمثل الناتج النهائي لمجموعة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فقط، بل هي محصلة تفاعلات مستمرة بين هذه العوامل، وبالتالي يمكن القول أن مفهوم التنمية أصبح أكثر شمولية، مما أدى إلى ظهور مصطلحات أخرى حديثة للتنمية أهمها:

أ-التنمية المستدامة: أحسن تعريف لهذا المصطلح هو ذاك الذي ورد في تقرير اللجنة الدولية حول البيئة والتنمية المعروف بتقرير برونتلاند Brundtland. Report سنة 1987، والذي يعرف التنمية المستدامة على أنها « تلبية احتياجات الحاضر دون إعـاقة قدرة الأجيال المستقبلية من تلبية الاحتياجـات الخاصة بها «، وقد بينت هذه اللجنة أن التنمية المستدامة تحوي مفهومين أساسيين وهما :

- الاحتياجات ولاسيما احتياجات الفقراء في العالم، والفقر يعد تلوثا للبشر.
- القيود التي أوجدتها التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي بخصوص قدرة البيئة على تلبية كل احتياجات الحالية والمستقبلية.

فالتنمية المستدامة[01] تتطلب توحيد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لإنتاج تنمية شاملة تكون مرغـوبة اجتماعيا وقابلة للنمو اقتصاديا ومستدامة بيئيا، ومن المـلاحظ أن نظام الأمم المتحدة طـور هذا المصطلح حتى أصبح يميل إلى استعمال مصطلح التنمية البشرية المستدامة، وذلك نظرا لاهتمامه الكبير بالبعد الإنساني. قد لاحظت اللجنة أن التنمية المستدامة تشمل على نمو أوسع من النمو الاقتصادي، فهي تستوجب تغييرا في طبقة النمو لجعلها أقل مادية، ومكثفة الطاقة، ولجعلها أكثر مساواة من حيث أثارها، وان الفكرة المشتركة الاستراتيجية للتنمية المستدامة يجب أن تجعل الاعتبارات الاقتصادية والبيئية مندمجة في عملية صنع القرار.

ب-التنمية البشرية: إن مفهوم التنمية البشرية حسب برنـامج الأمم المتحدة PNUD في تقريره العالمي لسنة 1999 على أنها[11] عملية توسيع لخيارات الأفراد، حيث تم تحديد ثلاثة خيارات أساسية على جميع مستويات التنمية البشرية وهي:

- أن يعيش الفرد حياة مديدة وصحية.
- أن يتحصل الفرد على مستويات راقية من التعليم والمعرفة.
- أن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائقة.

التنمية البشرية لا تنتهي عند ذلك، فالخيارات الإضافية تتراوح من الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى التمتع بفرص الإبداع والإنتاج والتمتع بالاحترام الذاتي الشخصي وبحقوق الإنسان المكفوف، وهكذا نستطيع القول أن هدف التنمية البشرية المستدامة يكمن في تكوين بيئة ملائمة لحياة راقية قائمة على الإبداع والمعرفة، كما تم توسيع هذا المفهوم من طرف الأمم المتحدة، فعدّل سنة 2000 ومبدئه أنه يعتمد على اقتصاد المعرفة والذي يشكل البنية الأساسية للتنمية البشرية الرفيعة.

بالتالي فإن أي تحديد لمفهوم التنمية ينبغي أن يستوعب كافة أبعادها ويفسر مجالات اهتمامها، ويكون ملائما لواقع بلدان العالم الثالث[21].

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

- النمو الاقتصادي «Croissance économique» يتعلق أصلا بالاقتصاديات المتقدمة، ويتمثل في التزايد الطويل في الكميات الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، ويتم قياسه بمؤشر الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، وهناك مقياس أخر أدق وهو متوسط الدخل الفردي ويستعمل بالنسبة للدول التي إحصاءاتها المتعلقة بحجم السكان غير صحيحة. أما التنمية الاقتصادية»Développement économique» فترتبط بالاقتصاديات النامية وتنصرف إلى التغيرات التي تحدث في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والثقافية والتي تصاحب عملية التقدم بصفة عامة، ومن تم فإن التطور الاقتصادي الطويل الأجل المصاحب للتنمية ذو مظهرين: المظهر الأول- هيكلي (يتعلق التطور بالبناء الاقتصادي كالتصنيع والتمدن والمؤسسات والعلاقات التي تنشأ بين القطاعات المختلفة)، أما المظهر الثاني- فهو كيفي (بانصراف التطور إلى المفاهيم العقلية والتصرفات والسلوكيات، القيم، التقاليد)، فمن خلال التعريفين السابقين يمكن استخلاص أن النمو ليس هو التنمية، فقد يتمتع بلد ما بمعدلات مرتفعة نسبيا في نمو الدخل بالنسبة للفرد دون أن يحقق تنمية حقيقية.
- النمو الاقتصادي يعد من المحددات الكمية الأساسية للتنمية الاقتصادية، والذي يعرف على أنه تحقيق زيادة في الدخل عبر الزمن وعادة ما يقاس بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو الفردي، ويتحدد بعوامل عديدة أهمها: تراكم رأس المال (الاستثمار المباشر)، رأس المال البشري (العمالة)، التطوير والابتكار (العامل التكنولوجي)، التنظيم والتسيير.

- التنمية ليست عملية نمـو اقتصادي، وإنما عملية حضارية شـاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع، وبمعنى أخر أنها تغيير شـامل لا يقتصر فقط على الجـانب الاقتصادي وإنما أيضا الثقافي والسياسي والاجتماعي والأخلاقي، وكذا الحـرية السياسية والديمقراطية وللامركزية في صنع القـرار.
- التنمية المستدامة تشمل على نمو أوسع من النمو الاقتصادي، فهي تستوجب تغييرا في طبقة النمو لجعلها أقل مادية، ومكثفة الطاقة، ولجعلها أكثر مساواة من حيث أثارها، وان الفكرة المشتركة الاستراتيجية للتنمية المستدامة يجب أن تجعل الاعتبارات الاقتصادية والبيئية مندمجة في عملية صنع القرار.
- أكدت هذه الدراسة أن الاستثمار المبـاشر بمختلف تصنيفاته وأشكـاله أهمية كبيرة في مجـال تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، فيلعب دورا هـاما وأساسيا في عملية تحريك النشـاطات الاقتصادية، ويعد الركيزة الأساسية الذي يعتمد عليه في تنمية اقتصاديات الدول، ومنه يمكن الاعتماد عليه في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية وكذا الاجتماعية.

المراجع:

1. Edward Schapiro,»Macroéconomie Analysis», Harcourd Brance Jovanovich.Inc, New York, Année 1982, P 429.
2. عبد الباسط وفا،» النظريـــات الحديثة في مجـــال النمو الاقتصادي – نظريات النمو الذاتي» دراســـة تحليلية نقدية، كلية الحقوق-جامعة حلوان، دار النهضة العربية، سنة 2000 ص 5.
3. مدحت القريشي،" التنمية الاقتصادية-نظريات وسياسات وموضوعات-"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2007 ص 62.
4. M.Todaro, Economic Development, Seventh Edition Addison-Westey, 2000, p 08.
5. حربي محمد موسى عريقات،»مبادئ الاقتصاد–التحليل الكلي «، دار وائل للنشر، جامعة الإسراء-الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص ص 267-280.
6. عبد الباسط وفا،» النظريات الحـديثة في مجـال النمو الاقتصادي» نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية نقدية، كلية الحقوق، جامعة حلوان، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص ص 15-17.
7. Mute, Pierre –Alain- « Croissance et Cycles, Théories Contemporaines «, Economica, Paris, Année 1994, PP 2734-
8. M.L.Jhingan, "The Economic of Development and planning"-Vrinda Publication (p) Ltd, 32nd, Revised and En larged Edition, 1999, PP 123134-.
9. R.Peet with E Hart Wick, "Theories of Development", 1999, the Guildford Pres, PP 10711-.
10. صالح فلاحي، « التنمية المستدامة بين التراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب «، مجلة تصدرها كلية العلـوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جـــامعة فـرحـــات عباس، سطيف، الجزائر، العدد 3/ 2004، ص ص 6-7.
11. PNUD, «Rapport Mondial Sur Le Développement Humain 2006» ,www.un.org , Consultiez le 222013-07-, P15.
12. بول هاريسون، العالم الثالث غدا، ترجمة: مصطفى أو الخير، سلسلة الألف كتاب الثاني،109، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1992، ص 28.